خبر صحفي:

100 مليار دولار أميركي حجم التجارة الإلكترونية المتوقع في دول الخليج خلال العام الجاري

"مؤسسة الرخصة الدولية" تؤكّد أهمية التجارة الإلكترونية في تحقيق النمو الإقتصادي والحد من معدلات البطالة في المنطقة

26 يونيو 2010

أشارت مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي"، الجهة المعنية بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والاختبار للحصول على شهادة الرخصة الدولية لقيادة

الكمبيوتر في منطقة الخليج والعراق، إلى التطور الكبير الذي تشهده منطقة الخليج على مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في إتمام المعاملات التجارية. ولفتت المؤسسة إلى الدراسة المتخصصة الصادرة مؤخّراً عن مؤسسة "بزنيس مونيتور إنترناشيونال" (BMI) والتي تتوقع نمو حجم التجارة الإلكترونية فيما يتعلق بالسلع والخدمات في دول الخليج لتصل إلى 100 مليار دولار أميركي خلال العام الجاري.

وأفادت "مؤسسة الرخصة الدولية" بأن التحول الإلكتروني الوشيك وإرتفاع مستوى الوعي المعلوماتي هما من أبرز العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز نمو التجارة الإلكترونية في المنطقة. وأدى هذا النمو المطّرد إلى زيادة النشاط الإستثماري في قطاع التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي ساعد بدوره على توسيع نطاق التجارة عبر شبكة الإنترنت وتوفير البنى التحتية المتطورة فضلاً عن ترسيخ مكانة الخليج كنموذج متكامل لنجاح تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في العالم العربي.

ومع تزايد أهمية التجارة الإلكترونية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الإقتصاد العالمي، تعمل "منظمة التجارة العالمية" (WTO) في الوقت الراهن على دراسة مدى توافق نظام التجارة الإلكترونية مع إطار عمل التجارة متعددة الأطراف فضلاً عن تحديد أهم القوانين والتشريعات الواجب تطبيقها في هذا الصدد. كما إتخذت المنظمة قراراً يقضي بتشكيل مجالس متخصصة تمثل كافة المجالات التجارية الحيوية لمعرفة مدى تأثير التجارة الإلكترونية على التجارة العالمية. وتضم هذه المجالس كلاً من "مجلس تجارة السلع" (CTG) و"مجلس تجارة الخدمات" (CTS) و"مجلس حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (CTRIP) و"لجنة التجارة والتنمية" (CTD).

وساهم النمو الملحوظ الذي تشهده التجارة الإلكترونية في دول الخليج في زيادة التركيز على التخطيط الإستراتيجي لتعزيز الوعي المعلوماتي وذلك في إطار الجهود الرامية إلى بناء إقتصاد متكامل قائم على المعرفة، والذي كان له أثر إيجابي على مختلف مبادرات الحكومة الإلكترونية التي تم إطلاقها في مختلف أنحاء المنطقة. وفي السياق ذاته، أفاد بعض الخبراء المختصين بأنّ دول الخليج تعمل على تكثيف الجهود لتطوير التجارة الإلكترونية لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية. لذا بات تعزيز هذا النوع من التجارة حاجة ماسة لا سيّما في مجال إجراء التبادل التجاري والتمويل وعمليات الشراء عبر الإنترنت في ظل إقتصاد عالمي مفتوح تسيطر عليه الضغوط التنافسية لتحقيق الربحية.

وقال جميل عزو، مدير عام "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي": "إن أهمية تعزيز الثقافة الرقمية داخل المجتمع الخليجي وتطوير أسس إقتصاد المعرفة بما فيها التجارة الالكترونية، بات يشكل نمطاً من أنماط التطور المطلوب على كافة المستويات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وفي تعاملات الأسواق المحلية والعالمية. من هنا تأتي ضرورة وضع توجه إستراتيجي يؤمن إلتزاماً قويًا من الجهات المستفيدة للنهوض بالاقتصاديات المحلية في منطقة الخليج عبر إعتماد الحلول الرقمية الجديدة وإستخدام الانترنت في الأعمال التجارية وغير التجارية".

وأضاف عزو: "إنعكس نمو التجارة الإلكترونية في المنطقة بصورة إيجابية على زيادة إستخدام وسائل الإعلام التجارية مثل الهاتف والفاكس والتلفاز وعمليات الدفع الإلكترونية. كما ساهم أيضاً في خلق فرص وظيفية مبتكرة جديدة وإحداث تغييرات جذرية على مستوى المهارات المطلوبة في أسواق العمل في الوقت الراهن. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ نجاح التجارة الإلكترونية لا يتوقف على الإرتقاء بمستوى الوعي العام فحسب وإنما يتخذ ذات الأهمية وجود قاعدة من الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على دعم ديناميكية سوق العمل أيضاً، الأمر الذي من شأنه الحد من معدلات البطالة."

وتعتبر منطقة الخليج إحدى المناطق الرائدة على مستوى تطوير الثقافة المعلوماتية والاتصالات وذلك من خلال تنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية وإقامة شراكات إستراتيجية مع أبرز المؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال التقنيات الحديثة والتكنولوجيا. ويوجد العديد من المتغيرات التي يمكن الاستفادة منها في عملية توطين التجارة الإلكترونية والتي تساهم في إعادة التوزيع العادل للخدمات العامة وتخفيض أسعار البضائع والحد من النفقات الباهضة في عمليات التسويق والدعاية والإعلان.

إنتهى

نبذة حول "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر":
تعد "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" معياراً عالمياً لتطوير مبادرات محو الأمية الرقمية وبرنامجاً دولياً معتمداً لتزويد الأفراد بالمبادئ الأساسية لإستخدام الكمبيوتر وتطبيقاته المختلفة. ويبلغ عدد المنتسبين والمرشحين للحصول على شهادة الرخصة الدولية أكثر من 10 مليون شخص من مختلف أنحاء العالم. وتهدف "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر"، التي تحظى باعتراف وزارات التربية والتعليم والجامعات والمنظمات الحكومية في ما يزيد عن 168 دولة وتتوفر بأكثر من 40 لغة بما فيها اللغة العربية، إلى تعزيز الثقافة المعلوماتية في العالم وفق معايير دولية موحدة ومستويات عالية من الجودة والكفاءة.